

من العلماء رضى الله عنهم أساغوا^(١) التساهل في أنواع من الترغيب والترهيب ، حتى إن كثيراً ذكروا الموضوع ولم يبينوا^(٢) حالة ، وقد أشبعنا الكلام على حال كثير من الأحاديث الواردة في هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا ، فإذا كان إسناده الحديث صحيحاً أو حسناً أو ما قاربهما صدّرته بلفظة : عن ، وكذلك إن كان مرسلًا أو منقطعاً أو معضلاً أو في إسناده راوٍ مبهم أو ضعيف وثق أو ثقة ضعف وبقية رواية الإسناد ثقات أو فيهم كلام لا يضر . أو روى مرفوعاً والصحيح وقفه . أو متصلاً والصحيح لإرساله أو كان إسناده ضعيفاً لكن صححه أو حسّنه بعض من خرّجه ، أصدره أيضاً بلفظه : عن ، ثم أشير إلى إرساله وانقطاعه أو عضله أو ذلك الراوى المختلف فيه ، فأقول في رواية أو من طريق فلان أو في إسناده فلان أو حول هذه العبارة ولا أذكر ما قيل فيه من جرح وتعديل خوفاً من تكرار ما قيل فيه كلما ذكر وأوردت لهؤلاء المختلف فيهم باباً في آخر الكتاب ، أذكرهم فيه مرتباً على حروف المعجم ، وأذكر ما قيل في كل منهم من جرح وتعديل على سبيل الاختصار ، وقد لا أذكر ذلك الراوى المختلف فيه ، فأقول إذا كان رواية إسناده الحديث ثقات وفيهم من اختلف فيه : إسناده حسن أو مستقيم أو لا بأس به ونحو ذلك حسبما يقتضيه حال الإسناد والمتن وكثرة الشواهد ، وإذا كان في الإسناد من قيل فيه كذاب أو وضاع أو متهم أو مجمع على تركه أو ضعفه أو ذاهب الحديث أو هالك أو ساقط أو ليس بشيء أو ضعيف جداً أو ضعيف فقط أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدّرته بلفظة : روى ، ولا أذكر ذلك الراوى ولا ما قيل فيه ألّبتة فيكون للإسناد الضعيف دالتان : تصديره بلفظة : روى ، وإهمال الكلام عليه في آخره ، وقد استوعبت جميع

(١) أجازوا . (٢) يريد أن يعتذر عن ترك بيان كثير من دقائق العلل ، فاعتذر بأن كثيراً من العلماء أجازوا التساهل في أنواع من الترغيب والترهيب ، حتى أدى التساهل لبعضهم إلى ذكر أحاديث موضوعة مع عدم بيان وضعها ، فإذا كانوا قد تساهلوا إلى هذا الحد ، فليس يعيب على المؤلف أن لا يبين دقائق العلل ، وهذا عذر مقبول ، وليس مراد المؤلف أن يجوز رواية الحديث الموضوع من غير بيان حالة ، فقد قال عليه السلام « من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » رواه مسلم . فعلى راوى الحديث أن يثبت من صحته ولا يروى ضعيفه وإن أجازاه بعض العلماء في ذكر الترغيب في الخير وبيان فضائل الأعمال .